إدارة
العلاقات
الخارجية

صنـــدوق النقـــد الدولـــي

بيان صحفي رقم 11/64
للنشر الفوري
٣ مارس ٢٠١١

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

إصلاحات ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والأصوات في الصندوق تدخل حيز التنفيذ

دخلت حيز التنفيذ اليوم إصلاحات عام ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والعضوية في صندوق النقد الدولي بعد أن صادق ١١٧ بلدا عضوا، تمثل ٨٥% من مجموع أصوات البلدان الأعضاء، على تعديل اتفاقية تأسيس الصندوق المعني بزيادة الأصوات وتوسيع المشاركة.[1] ويدعم هذا التعديل تمثيل الاقتصادات الديناميكية في الصندوق كما يعزز صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل. وكانت إصلاحات ٢٠٠٨ المعنية بنظام الحصص والأصوات قد أعقبتها إصلاحات إضافية في ٢٠١٠ سيكون من شأنها، عند دخولها حيز التنفيذ، تحويل ما يزيد على ٦% من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية.

وفي تصريح للسيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، قال: "إنني أشيد ببلداننا الأعضاء لاتخاها الإجراءات اللازمة للمصادقة على مجموعة الإصلاحات المعتمدة في عام ٢٠٠٨." وأضاف: "إن تنفيذ هذه الإصلاحات هو انعكاس لالتزام الأعضاء بتعزيز فعالية الصندوق ومصداقيته ومشروعيته."

وقال سيادته "إن الخطوة القادمة على هذا المسار تتمثل في مصادقة الحكومات بسرعة على تعديل عام ٢٠١٠ بشأن إصلاح المجلس التنفيذي وتنفيذ الزيادات المقررة في الحصص لتحقيق الاتساق بين حجم التمثيل في الصندوق ومعطيات الواقع الاقتصادي العالمي." وأضاف: "إن هذه الخطوة تجسد أعمق إصلاح في نظام حوكمة الصندوق على مدار تاريخه الممتد منذ ٦٥ عاما، وهي أكبر تحويل لأدوات التأثير في صنع القرار لصالح بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية."

وتهدف إصلاحات ٢٠٠٨ المعنية بالحصص والأصوات، والتي اقتضت إجراء تعديل في اتفاقية تأسيس الصندوق، إلى ما يلي:

[1] يدخل أي تعديل في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي حيز التنفيذ بالنسبة لجميع البلدان الأعضاء في التاريخ الذي يقر فيه الصندوق بقبول هذا التعديل من ثلاثة أخماس البلدان الأعضاء الذين يمثلون ٨٥% من مجموع القوة التصويتية.

- تحقيق تحول ملموس في حجم تمثيل الاقتصادات الديناميكية من خلال إجراء زيادات في حصص ٥٤ بلدا عضوا بمبلغ يصل إلى ٢٠,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٢,٧ مليار دولار أمريكي)، ويسري العمل بها بالنسبة للبلدان الأعضاء التي وافقت على الزيادات المخصصة لها بمجرد سداد اشتراكات الحصص.

- تعزيز صوت ومشاركة البلدان منخفضة الدخل عن طريق زيادة الأصوات الأساسية بمقدار يكاد يصل إلى ثلاثة أضعاف يحصل بموجبها كل بلد عضو على عدد متساو من الأصوات.

- إنشاء آلية للحفاظ على ثبات نسبة الأصوات الأساسية إلى مجموع الأصوات في الصندوق.

- تمكين المديرين التنفيذيين الممثلين لسبعة بلدان أعضاء أو أكثر من تعيين مدير مناوب ثان بعد الانتخاب الدوري للمديرين التنفيذيين لعام ٢٠١٢.

وللاطلاع على تفاصيل الإصلاحات، راجع البيان الصحفي رقم 08/64 والمنشورات حول نظام الحصص والأصوات في الصندوق.

وكان مجلس المحافظين قد وافق في ديسمبر ٢٠١٠ على إجراء مجموعة إصلاحات إضافية في نظام الحصص والأصوات مع استكمال المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص وإجراء تعديل في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي بشأن إصلاح المجلس التنفيذي (راجع البيان الصحفي رقم 10/477؛ وسوف تُنشر قريبا الوثائق ذات الصلة بإصلاحات عام ٢٠١٠ على هذا الرابط). ومن شأن هذه المجموعة من الإصلاحات، بمجرد المصادقة عليها كذلك، مضاعفة حصص العضوية لتصل إلى نحو ٤٧٦,٨ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٧٥١,١ مليار دولار أمريكي) وتحويل ما يزيد على ٦% من أنصبة الحصص إلى بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الديناميكية، وحماية أنصبة حصص أفقر البلدان الأعضاء وقوتها التصويتية. وبموجب هذا التحويل تصبح البرازيل وروسيا والهند والصين في عداد البلدان صاحبة أكبر ١٠ حصص في الصندوق. وإضافة إلى ذلك، سوف تؤدي إصلاحات ٢٠١٠ إلى مجلس تنفيذي يُختار كل أعضائه بالانتخاب، والتزام البلدان الأوروبية المتقدمة بدمج حجم تمثيلها في المجلس بإلغاء اثنين من مقاعدها (راجع البيان الصحفي رقم 10/418). وسيتم بحلول يناير ٢٠١٣ استكمال عملية مراجعة شاملة لصيغة الحصص، وسوف يتقدم موعد المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص ليكون في يناير ٢٠١٤.

روابط مفيدة:

مقال "نشرة صندوق النقد الدولي" حول إصلاحات عام ٢٠٠٨
http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2008/NEW032808A.htm
الوثائق المتعلقة بإصلاحات نظام الحصص والأصوات المتفق عليها في عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٠:
http://www.imf.org/external/np/fin/quotas/pubs/index.htm
جدول مقارن لأنصبة الحصص قبل تنفيذ الإصلاحات وبعد تنفيذها:
http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2011/pdfs/quota_tbl.pdf